الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأحد 5 صفر 1440 هـ/ 14 أكتوبر 2018 – السنة الثانية عشرة – العدد 3291 الوسط Sunday 14th October 2018 - 12 th year - Issue No.3291

النفط الكويتي ينخفض إلى 78.53 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 10ر1 دولار في تداولات اول امس الجمعة ليبلغ 53ر78 دولار امريكي مقابل 63ر79 دولار للبرميل في تداولات امس الاول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية قفزت أسعار النفط واحدا بالمئة اول أمس متعافية من هبوط استمر يومين بدعم من ارتفاع واردات الصين من الخام لكن الأسعار مازالت تتجه إلى أول انخفاض أسبوعي في خمسة أسابيع.

وزادت العقود الأجلة لخام برنت 02ر1 دولار أو ما يعادل 3ر1 بالمئة إلى 28ر81 دولار للبرميل وتراجع العقد 4ر3 بالمئة يوم الخميس الماضي بعد هبوط حاد في أسواق الأسهم وإشارات على أن المخاوف بشأن الإمدادات كان مبالغا فيها ومازال برنت على مسار الانخفاض 4ر3 بالمئة هذا الأسبوع في أكبر هبوط خلال نحو أربعة أشهر.

وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 80 سنتا أو ما يعادل 1ر1 بالمئة إلى 77ر71 دولار للبرميل بعد أن هبطت 3 بالمئة في الجلسة السابقة والخام على مسار الانخفاض 5ر3 بالمئة هذا الأسبوع.

ارتفاع في سيولة سوق العقار مقارنة بسيولة أغسطس 2018

211.1 مليون دينار قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر سبتمبر

- 453 صفقة عقارية خلال سبتمبر بينها 140 لمحافظة الأحمدي
- قيمة تداولات نشاط السكن الخاص تبلغ 98.1 مليون دينار مرتفعة 50.9 بالمئة
- المعدل الشهري لتداولات السكن الاستثماري خلال 12 شهراً بلغ 107.4 مليون دينار
- انخفاض قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 3.2 مليون دينار بنسبة 57.6- بالمئة
- مساهمة قطاع النفط بالأسعار الثابتة مازالت أعلى من نصف حجم الناتج الإجمالي
- بيانات الحكومة لا توحي بأن سياسات الاستدامة الاقتصادية تحقق منها شيء

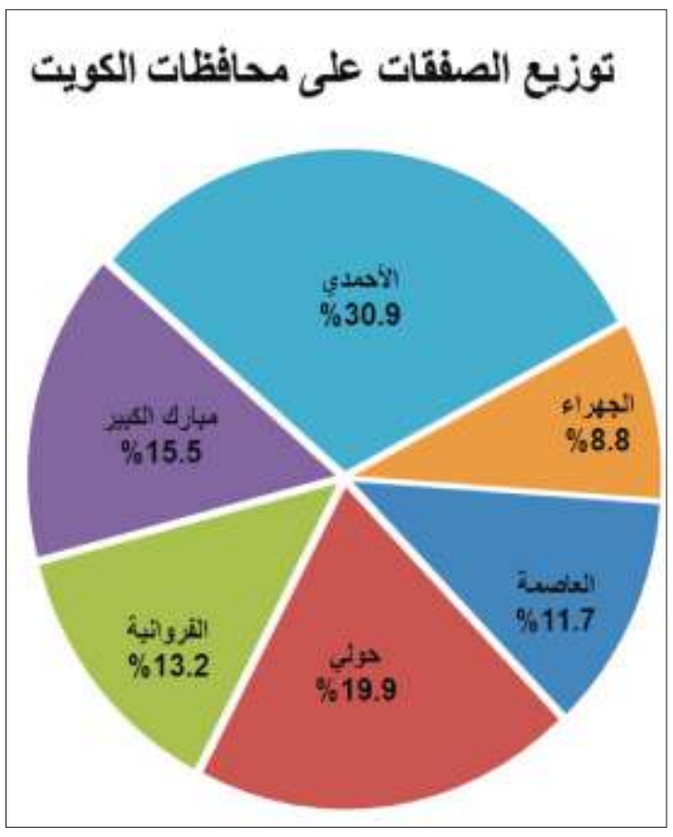

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن سوق العقار المحلي في سبتمبر 2018 : تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في سبتمبر 2018 مقارنة بسيولة أغسطس 2018، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر سبتمبر نحو 211.1 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 55.6% عن مستوى سيولة شهر أغسطس 2018، البالغة نحو 135.6 مليون دينار كويتي، وارتفعت بما نسبته 28.6% مقارنة مع سيولة سبتمبر 2017، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 164.2 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات سبتمبر 2018 ما بين نحو 200.3 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 10.8 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 453 صفقة، توزعت ما بين 439 عقوداً و14 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ140 صفقة وممثلة بنحو 30.9% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ90 صفقة وتمثل نحو 19.9%، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 40 صفقة ممثلة بنحو 8.8%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 98.1 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 50.9% مقارنة مع أغسطس 2018، عندما بلغت نحو 65 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 46.5% من جملة قيمة تداولات العقار، مقارنة بما نسبته 47.9% في أغسطس 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 106.8 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر سبتمبر 2018 أدنى بما نسبته 8.1%– مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 308 صفقة مقارنة بـ 221 صفقة في أغسطس 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص حول 319 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 294 ألف دينار كويتي في أغسطس 2018، أي بإرتفاع بحدود 8.3%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 109.8 مليون دينار كويتي أي بارتفاع بنحو 74.1% مقارنة بالشهر السابق (أغسطس 2018)، حين بلغت نحو 63.1 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 52% مقارنة بما نسبته 46.5% في أغسطس 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 107.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر سبتمبر أعلى بما نسبته 2.3% مقارنة بمعدل 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته إلى 144 صفقة مقارنة بـ 85 صفقة في أغسطس 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 763 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 742 ألف دينار كويتي في أغسطس 2018، أي بإرتفاع بحدود 2.8%.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 3.2 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 57.6%– مقارنة مع أغسطس 2018، حين بلغت نحو 7.5 مليون دينار كويتي. وانخفضت مساهمته في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 1.5% مقارنة بما نسبته 5.6% في أغسطس 2018. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 41.3 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر سبتمبر أدنى بنحو 92.2%– عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته صفقة واحدة مقارنة بـ 3 صفقات لشهر أغسطس 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر سبتمبر 2018 نحو 3.2 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل أغسطس 2018 والبالغ نحو 2.5 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 27.2%.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر سبتمبر بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (سبتمبر 2017) نلاحظ أنها حققت إرتفاعاً من نحو 164.2 مليون دينار كويتي إلى نحو 211.1 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 28.6%، كما أسلفنا. وشمل الإرتفاع سيولة النشاط الإستثماري بنسبة 57.6% ونشاط السكن الخاص بنسبة 14.3%، بينما انخفض النشاط التجاري بنسبة 57.3%–.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية العام الجاري حتى نهاية شهر سبتمبر 2018 بمثيلتها من عام 2017، نلاحظ ارتفاعاً في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 1.810 مليار دينار كويتي إلى نحو 2.509 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته 38.6%. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة (3 شهور) عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق (عقوداً ووكالات) نحو 3.345 مليار دينار كويتي، وهي أعلى بما قيمته 963.1 مليون دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، أي ارتفاع بما نسبته 40.4% عن مستوى عام 2017، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 2.382 مليار دينار كويتي.

الناتج المحلي

نشرت الإدارة المركزية للإحصاء الأسبوع قبل الفائت أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الثاني من عام 2018، وتقدر تلك الأرقام بأن نمواً موجباً حقيقيا بحدود 1.9% قد تحقق ما بين الربع الثاني لعام 2017، والربع الثاني لعام 2018، وحققت نمواً موجباً وبحدود 1.4% ما بين الربع الأول والثاني من العام الجاري. وجاء كل التأثير الموجب خلال الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام الجاري من قطاع النفط الذي توسع بنحو 1.9%، في ظل حفاظ القطاعات غير النفطية على نموها الموجب وإن كان هشاً وبحدود 0.8%.

ولا توحي الأرقام بأن سياسات الإستدامة الاقتصادية –تنويع مصادر الدخل– المعلن عنها في كل خطط التنمية وفي كل بيانات الحكومة، يتحقق منها شيء، والواقع أن الخلل الهيكلي الإنتاجي، ومؤشره هيمنة قطاع النفط –القطاع العام– على مكونات الناتج المحلي الإجمالي، مستمر كما لاحظنا من أثره الطاغي في الأرقام المنشورة حديثاً. فمساهمة قطاع النفط بالأسعار الثابتة لازالت أعلى من نصف حجم الناتج الإجمالي، فقد كانت بحدود 55.8% في الربع الأول وأصبحت 56.0% في الربع الثاني من عام 2018، أي أن مساهمة كل القطاعات الأخرى في الربع الثاني من عام 2018 لا تتعدى 44.0%، وهي مساهمة غير مستدامة وإنما مدعومة بشدة من إيرادات قطاع النفط السيادية. ولم تتخطى مساهمة أي من القطاعات الأخرى حاجز الـ10% عدا قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، وبحدود 10.6% ولا علاقة للقطاع بأي نهج تنموي.

خصائص التداول

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين" عن الفترة من 2018/01/01 إلى 2018/09/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 37.1% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة (49.39% للشهور التسع الأولى من عام 2017) و36.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (49.44% للشهور التسع الأولى من عام 2017). واشترى المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.165 مليار دينار كويتي، كما باعوا أسهماً بقيمة 1.138 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم شراءً وبنحو 26.194 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى إرتفاع، فقد استحوذ على 34.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (20.8% للفترة نفسها 2017) و28.1% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (20.6% للفترة نفسها 2017)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.087 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 882.664 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراءً وبنحو 203.901 مليون دينار كويتي.

ثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 23.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (22.8% للفترة نفسها 2017) و20% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (21% للفترة نفسها 2017)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 736.058 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 628.048 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 108.010 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى إرتفاع أيضاً، فقد استحوذ على 12.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (7.2% للفترة نفسها 2017) و8.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (8.8% للفترة نفسها 2017)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 383.884 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 261.799 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 122.085 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 2.599 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 81.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (88.8% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 2.350 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 74.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (86.7% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً، بنحو 209.376 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إستمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض إستثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 20% (9.1% للفترة نفسها 2017)، واشتروا ما قيمته 628.269 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 414.222 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 13.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (7.7% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 214.047 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى إزدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد تطورات ترقية البورصة المحلية وتقسيم أسواقها وإدراج بعض شركاتها على مؤشرات أجنبية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 5.3% (3.5% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 167.895 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُشتراة نحو 5.2% (4.2% للفترة نفسها 2017) أي ما قيمته 163.225 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 4.670 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 78.1% للكويتيين، 16.6% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 87.7% للكويتيين، 8.4% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.8% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2017، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى إنخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة ما نسبته 23%– ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية سبتمبر 2018، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 16.8% ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية سبتمبر 2017، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية سبتمبر 2018 نحو 13،728 حساباً أي ما نسبته نحو 3.56% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 13،743 حساباً في نهاية أغسطس 2018 أي ما نسبته نحو 3.57% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 0.1%– خلال شهر سبتمبر 2018.

الاقتصاد العالمي

خفض "صندوق النقد الدولي" توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي ما بين تقرير أبريل 2018 وتقرير أكتوبر الجاري، الخفض طال السنة الحالية 2018 والسنة القادمة 2019، ويتوقع لكل من السنتين نمواً بحدود 3.7% بدلاً من 3.9% كما في تقرير أكتوبر، أي بخصم بحدود 0.2%– لكل من السنتين. ويتوقع للاقتصادات المتقدمة أن تحقق نمو بحدود 2.4% للعام الجاري و2.1% لعام 2019، مخفضاً تقديراته 0.1%– للسنتين، أعلى معدلات النمو المتوقعة ضمنها للولايات المتحدة الأمريكية، وهي 2.9% للعام الجاري، و2.5% للعام القادم بعد تخفيض توقعاته للسنة الأخيرة 0.2%– بسبب التوجس من تبعات الحرب التجارية.

طال خفض توقعات النمو منطقة اليورو –العملة الموحدة– التي فقدت نحو 0.4%– ما بين توقعات النمو في أبريل البالغة 2.4% لعام 2018، وتوقعات أكتوبر البالغة 2%، وهبطت توقعات أكتوبر لها لعام 2019 إلى 1.9% بدلاً من 2% لتوقعات شهر أبريل. وظلت توقعات النمو للمملكة المتحدة ضعيفة، وبحدود 1.4% لعام 2018 منخفضة بنحو 0.2%– عن توقعات أبريل الفائت، وثابتة عند 1.5% لتوقعات النمو لعام 2019.

تخفيضاً أكبر في التوقعات ما بين تقرير أبريل وتقرير أكتوبر طال نمو الاقتصادات الناشئة والنامية، بينما يتوقع الصندوق في تقرير أكتوبر نمواً لها بحدود 4.7% في عام 2018، و4.7% في عام 2019، كانت توقعات شهر أبريل للنمو 4.9% لعام 2018، و5.1% لعام 2019. في أمريكا اللاتينية، طال الخفض أهم اقتصاداتها وهي الأرجنتين والبرازيل إضافة إلى المكسيك شمالها، كما طال منطقة الشرق الأوسط وتحديداً إيران، وطال أوروبا وتحديداً تركيا. وبينما ظلت كل من الصين والهند يحققان معدلات نمو مرتفعة، تبقى توقعات النمو للصين في عام 2018 بحدود 6.6% من دون تغيير ما بين التقريرين، وبحدود 6.2% لعام 2019 انخفاضاً من مستوى 6.4% في تقرير أبريل الفائت. أما الهند، والتي باتت تحقق أعلى معدلات النمو في العالم، فمن المتوقع لها تحقيق نحو 7.3% و7.4% لعامي 2018 و2019 على التوالي، ولكن بخسارة 0.1%– و– 0.4% عن توقعات تقرير أبريل الفائت. وأعلى الفروق السالبة في تقديرات النمو ما بين تقريري أبريل وأكتوبر طالت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث خفضت تقديرات النمو لعام 2018 من 3.2% في تقرير أبريل، إلى 2% في تقرير أكتوبر، ومن 3.6% في تقرير أبريل إلى 2.5% لعام 2019 في تقرير أكتوبر، وحدها دول مجلس التعاون التي عدلت تقديرات نمو 5 من أصل 6 أعضاء فيه إلى الأعلى في تقرير شهر أكتوبر لعام 2018 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وهو ما سنفرد له فقرة في تقرير قادم.

بورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة، قيمة المؤشر العام، في حين ارتفع مؤشر عدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 423.7 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 3.9 نقطة ونسبته 0.9% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 36.7 نقطة أي ما يعادل 9.5% عن إقفال نهاية عام 2017.

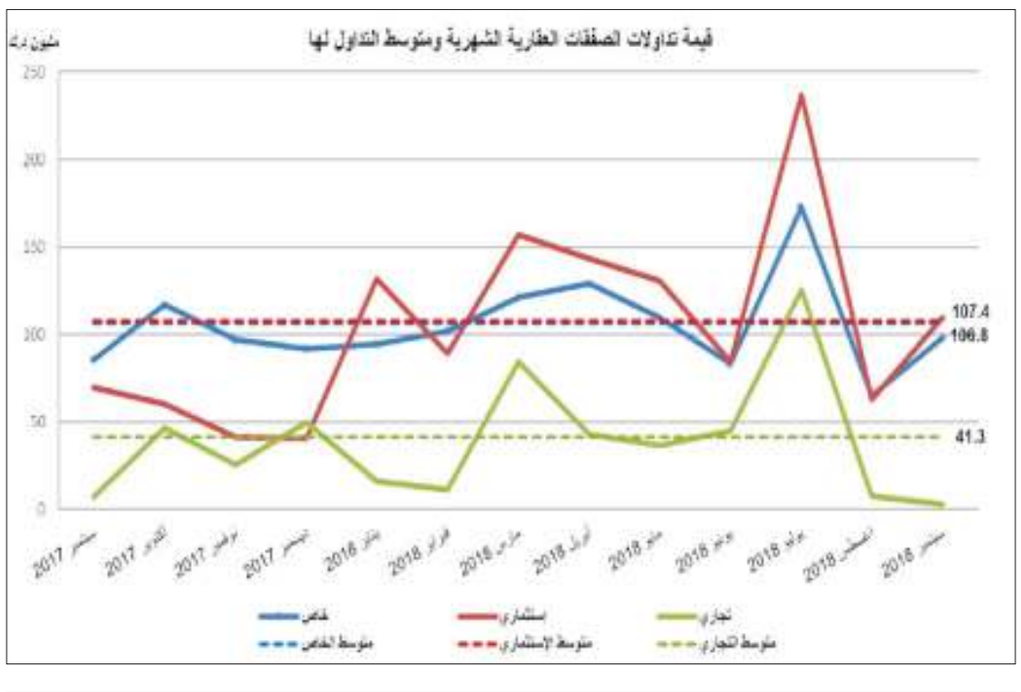

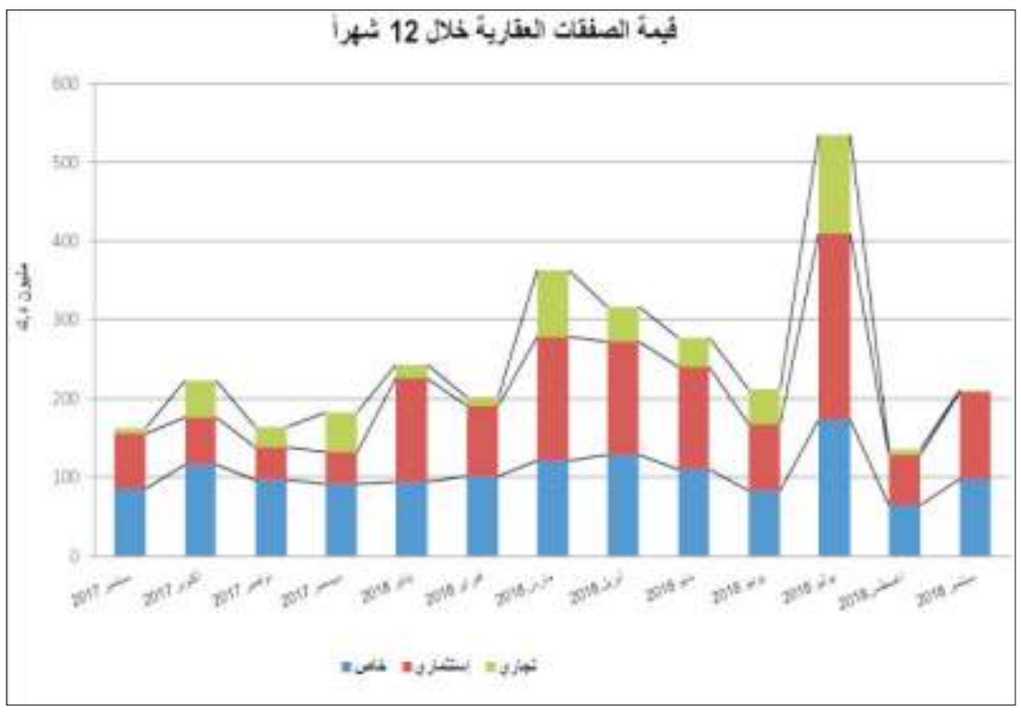

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
بنك الكويت الوطني	7,407,906	%12.3
بيت التمويل الكويتي	7,185,286	%12.0
بنك برقان	5,533,784	%9.2
البنك الأهلي المتحد ش.م.ب	4,777,668	%8.0
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	3,935,390	%6.6
الإجمالي	28,840,034	%48.1
البيان	قيمة التداول	قيمة التداول
القطاعات	دينار كويتي	دينار كويتي
قطاع البنوك	31,177,671	%52.0
قطاع الصناعة	7,222,452	%12.0
قطاع خدمات مالية	6,229,705	%10.4
قطاع المواد الأساسية	5,364,333	%8.9
قطاع الاتصالات	4,591,651	%7.7

	الأسبوع الأربعون	الأسبوع التاسع والثلاثون
	2018/10/11	2018/10/04
عدد شركات ارتفعت أسعارها (شركة)	6	8
عدد شركات انخفضت أسعارها (شركة)	20	21
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	7	4
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	33	33